أسس مدرسة وطنية جديدة ومجالات العمل ذات الأولوية

الطيب الشكيلي*

أضحت المدرسة، بمفهومها الواسع، تشكل، منذ بضعة عقود، موضوع انشغال مختلف القوى المجتمعية، ولاسيما ذوي القرار السياسي، والفاعلين الاقتصاديين والتربويين، والمفكرين، وفعاليات المجتمع المدني. إن ما يفسر هذا الاهتمام الموصول، سواء على المستوى الوطني أم الدولي، هو عمق التحولات السريعة التي تعرفها مختلف المجتمعات، في مقابل الصعوبات التي تعترض المدرسة في مواكبة هذه التحولات، واستدخالها من أجل إعادة صياغة مهامها وطرائق عملها وتوفير الموارد والوسائل اللازمة لاضطلاعها بوظائفها. من ناحية أخرى، يجد هذا الانشغال تفسيره في المكانة المركزية التي تحرص المجتمعات على تبويئها للمدرسة، وفي الدور الجوهري الذي تتطلع إلى أن تقوم به التربية والتكوين في تأهيل الموارد البشرية لرفع تحديات بناء العالم الجديد وكسب رهانات العولمة، بما لها من انعكاسات سياسية واقتصادية ومجتمعية وقيمية وثقافية.

بالفعل، فإن جل المجتمعات تشهد اليوم العديد من التحولات السياسية (الدمقرطة التدريجية، الوعي المتزايد بحقوق الإنسان)، والتطورات السوسيو-اقتصادية (الرهانات الديمغرافية، النجاعة الاقتصادية، المتطلبات المتزايدة للأفراد والجماعات، التحولات الأسرية)، والتغيرات الثقافية (دور الوسائل السمعية-البصرية والمكتوبة، تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الانفتاح والانطواء الهوياتي في آن واحد...).

* وزير التربية الوطنية ما بين 1988 و1993

أمام هذه التحولات، وبالنظر إلى آثارها الملموسة على سير المدرسة، فإن المنظومات التربوية، ولاسيما المربين، تجد نفسها غير مؤهلة للتأقلم بالقدر الكافي ؛ على المستوى البيداغوجي، بالرغم من المحاولات المتكررة في هذا المضمار، وعلى مستوى تحديد مهام وأولويات المدرسة، وعلى مستوى بلورة العلاقات الجديدة التي تفرضها هذه التحولات بين المجتمع والمدرسة. ويرجع ذلك بالأساس إلى عوامل متعددة ترتبط بتشعب الفعل التربوي، وبالدور الحاسم للموارد البشرية في كل تغيير، وبتضخم المنظومات التربوية، إلى جانب تباين وتعدد انتظارات المجتمعات والأفراد من المدرسة.

في المغرب، فإن مسألة المدرسة، منذ المناظرة الأولى المنعقدة بإفران تحت رئاسة المغفور له جلالة الملك محمد الخامس سنة 1958 إلى غاية إحداث اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين واعتماد «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» سنة 1999، عرفت إنتاج سلسلة من التقارير الشاملة، ومن المقترحات المتماسكة بهذا القدر أو ذاك، ومن القرارات الصائبة بهذا المعنى أو ذاك، ومن الإصلاحات المستوفية بشكل من الأشكال. غير أنه، وبعد مضي خمسين سنة، وعلى الرغم من واقع يؤكد التشخيص أنه أكثر من مقلق ؛ وعلى الرغم أيضا من التوجهات الاستراتيجية للميثاق، ومن أهمية الإنجازات المحرزة والمجهودات الصادقة للمسؤولين وللمدرسين، لا تزال أزمة المنظومة بعيدة عن تلمس طريقها إلى الحل كما تدل على ذلك مجموعة من المؤشرات التي رصدها التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم : عدم التحقيق التام لتعميم التعليم، ولاسيما بالوسط القروي، وتغذيته المستمرة للأمية ؛ نقص البنيات التحتية أو عدم ملاءمتها ؛ النسب المقلقة للهدر المدرسي ؛ ضعف مستوى التعلمات وعدم ملاءمة النتائج للانتظارات وما ينتج عن ذلك من اهتزاز لصورة المدرسة ؛ إلى جانب استمرار لا تكافؤ الفرص الذي يزيد من حدة الفوارق الاجتماعية ؛ وكذا سوء التدبير الذي يحد من النجاعة الاقتصادية.

يتوخى البرنامج الاستعجالي الذي أعدته وزارة التربية الوطنية تقديم أجوبة عملية عن الإشكاليات العديدة المطروحة وبلورة حلول ملموسة للاختلالات والنقائص المتعددة ؛ حلول يتمنى الجميع أن تفتح الطريق أمام بزوغ مدرسة وطنية جديدة متصالحة مع محيطها ومستجيبة لحاجات المجتمع.

في هذا السياق، من الضروري التأكيد على عدد من المتطلبات القبلية اللازم توفرها من أجل مد هذا المشروع بكامل شروط النجاح وإعطاء نفس جديد قادر على «إرساء أسس مشروع وطني حقيقي للتربية والتكوين يهدف إلى تحقيق مصالحة الأمة مع مدرستها» كما يتوخى الميثاق ذلك، ولاسيما : أسس هذه المدرسة الوطنية الجديدة من جهة، ومجالات العمل ذات الأولوية من جهة ثانية.

أسس مدرسة وطنية في حجم تطلعات المواطنين والمجتمع

مدرسة معترف بها ؛ ذلك أنه من الضروري الاعتراف الأكيد، عمليا ومن خلال السياسات العمومية، بأهمية التربية والتكوين والبحث، وعلى شتى المستويات ؛ سواء تعلق الأمر بتحقيق أية سيرورة للدمقرطة الناجحة، أم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أم ببناء اقتصاد العلم والمعرفة، الذي أصبح ضروريا لمواجهة التنافسية الدولية والاستجابة لمتطلبات الجماعات والجهات. ويتعين على هذا الاختيار الاستراتيجي أن يجعل من الاستثمار في التربية رافعة أساسية للتنمية، وعاملا محددا لتوفير فرص الشغل، وسبيلا ناجعا للحد من الفوارق بين المواطنين وبين مختلف الجهات، بل ومفتاحا حاسما للتطور السياسي للبلاد.

مدرسة في إنصات دائم لمجتمعها ؛ من منطلق أن المدرسة تعد بمثابة مجتمع مصغر يعكس النماذج الاجتماعية والسياسية التي تنتمي إليها، ومن ثم بنية تخترقها نقاشات متعددة ومختلفة حول مهامها وعلاقاتها بالمجتمع، فإن أي مشروع تجديد يستهدفها يجب أن ينطوي على تنظيم للمنظومة التربوية ولآليات سيرها، على نحو يجعلها أكثر إصغاء للمجتمع، بعد أن يكون المجتمع قد أصغى بالقدر الكافي إليها. هذا يعني أن الحكامة المقترحة للمدرسة مدعوة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى التأكد من أن هذه المؤسسة لم تعد ذلك البرج العاجي المنغلق في دائرة المهنيين المختصين، ومن أنها كفت عن أن تكون المصدر الوحيد لنقل المعارف والتعلمات، وأن عليها اليوم إرساء الممرات والجسور الضرورية بينها وبين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين، أفرادا كانوا أم جماعات.

مدرسة منفتحة ؛ في نفس السياق، يجب أن تعمل حكامة المدرسة الجديدة على ألا يظل دور المدرسة منحصرا في ممارسة مهام التدريس والتلقين، بحيث تكاد تمر عليها

التغيرات المجتمعية والثقافية دون أن تأبه بها، أو كأنها مجرد قدر لا مناص منه ؛ وهذا ما يجعلها مدعوة إلى الاستباق المستمر لهذه التغيرات، والسهر على تكييفها واستدخال القيم المرتبطة، على نحو يمكنها من الاستجابة الناجعة للمتطلبات الجديدة للمجتمع، مع الحفاظ على الثوابت الراسخة لمشروعنا المجتمعي بما يجعل منها فاعلا أساسيا في التغيير والتقدم الاجتماعي وفي التحرر الثقافي وتحقيق الذات.

مدرسة متعددة الأساليب ومنصفة ؛ قادرة على المزاوجة بين تأمين أفضل لتكافؤ الفرص والحد من الفوارق، وبين الإقرار الرصين بالتفاوت في الملكات المدرسية، وتعزيز بروز نخب على أساس المجهود والقدرات الفكرية لكل متعلم، بغض النظر عن منشئه الاجتماعي أو الاقتصادي أو الإثني. هذا التوجه هو الوحيد الكفيل بإعطاء المدرسة المصداقية التي فقدتها وتمكينها من تجديد ثقة المواطنين.

مدرسة مواطنة ؛ قادرة ليس فقط على إنتاج ونقل المعارف والتعلمات، بل وعلى الإسهام في التربية على المواطنة والاندماج الاجتماعي. فتعلم الالتزام بالضوابط الأخلاقية في أية ممارسة، واكتساب السلوكات المدنية في الحياة الاجتماعية والمهنية، وقبول الغير، بوصف ذلك آلية للتواصل والتسامح ؛ هي مهام لا يتأتى فصلها عن أدوار مدرسة اليوم.

مدرسة متضامنة، قادرة على ابتكار شبكات للدعم المعنوي والمادي للتلاميذ، وعلى إرساء الآليات البيداغوجية الناجعة لمساعدة ذوي الحاجات الخاصة.

إن المدرسة قد لا تتوفر على هذه الأسس بشكل تلقائي. لكن لكي تصبح هذه الأسس ملموسة على أرض الواقع، فإن ذلك يستلزم تحديدها بكل وضوح مع مصاحبتها بتدابير للتنفيذ والتتبع. لذلك، ومن أجل ضمان شروط نجاح المخطط الاستعجالي، وجب الانتباه بشكل خاص إلى عاملين أساسيين بوصفهما رافعتين حقيقيتين وذاتي أولوية. يتعلق الأمر بجودة الموارد البشرية التي تتوقف عليها نتائج كل فعل تربوي، من جهة، وحكامة المنظومة التربوية في مجملها، باعتبارها شرطا محددا للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة ثانية.

أولويتان أساسيتان : تكوين المدرسين والحكامة

فيما يخص تكوين المدرسين، ومهما كان وزن العوامل الأخرى المتدخلة في نجاعة المدرسة، فإن جودة ومردودية الموارد البشرية، وخصوصا المدرسين، يبقى عاملا حاسما ووازنا. لذا ينبغي أن يعالج التكوين بنوع من الأسبقية ؛ وبما يلزم من الإبداع والجرأة والسرعة والرصانة، سواء على مستوى التكوين الأساس أو إعادة التكوين والتكوين المستمر والتقويم وآفاق الارتقاء المهني.

بالفعل، فعلى مستوى التكوين الأساس، تبدو الحاجة ملحة إلى مدرسين بمواصفات جديدة، يتم انتقاؤهم على أسس جديدة، وتكوينهم بطريقة مختلفة، وإخضاعهم لتقويم دقيق، يكون أساسا لترقيتهم وللاعتراف بمهمتهم.

وبالنسبة لولج مهنة التدريس، ينبغي أن يستوفي المترشحون معايير انتقاء صارمة تشمل سماتهم النفسية، ودوافعهم، وقدرتهم على القيادة ومهاراتهم الأكاديمية. ذلك أن اختيار هذه المهنة لا يمكن أن يشكل مجرد جواب عن فرصة شغل، أو عن ضرورة تأمين سبل العيش. بل ينبغي أن يكون، في المقام الأول، نابعا عن إرادة حرة للمشاركة في تكوين الأجيال المقبلة، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والجماعات، وفي التقدم العلمي والثقافي للأفراد، وفي تكوين مواطنين واعين بمسؤولياتهم إزاء مستقبلهم ومجتمعهم. إن الأمر لا يتعلق بمجرد عمل أو وظيفة، بل بمهمة تستلزم من التفاني ما يرقى بها إلى مصاف رسالة. وهذا يعني أننا في حاجة إلى اتخاذ جميع التدابير لجذب أفضل العناصر وأنبغها لهذه المهنة النبيلة وذلك منذ بداية الدراسات العليا، وكذا توفير الموارد المادية والمعنوية اللازمة لصون كرامتهم، وفتح آفاق للارتقاء الاجتماعي تليق بمهمتهم.

أما التكوين الأكاديمي الأساس والمستمر، فيجب أن يقوم على مجموعة من المعارف الملائمة وعلى تكوين بيداغوجي وديداكتيكي دقيق لإعداد مدرس المستقبل كي يضطلع بمهامه على النحو الأمثل، مع دمج أنشطته في إطار مجتمع المعرفة، لتطوير قدرات المتعلمين على التفكير والتحليل والتركيب، وتعزيز قدرتهم على حل المشاكل ومواجهة الصعوبات. هذا التكوين الأساس يجب أن يكون مقرونا بتكوين مستمر مهيكل وخاضع للتقويم، يؤهل

المدرسين للتكيف مع التطورات البيداغوجية والتجديدات الديداكتيكية، ويعودهم على عدم الاكتفاء بالخضوع للتغيرات كما لو أنها حتمية خارجية، وبدل ذلك استدخالها للاستجابة للحاجات الجديدة لمجتمع هو نفسه في تغير مستمر.

من هذا المنظور، يجب أن يشكل التقويم المنتظم للمدرسين ؛ ولمجهوداتهم المتواصلة الهادفة إلى تعزيز قدراتهم البيداغوجية ؛ وكذا لمردوديتهم، المرتكز الأساسي لترقيتهم ولتخويلهم مختلف التعويضات التكميلية والاعتراف الاجتماعي، بعيدا عن الإطار الضيق والتقليدي للوظيفة العمومية.

وتشكل حكامة المدرسة والمنظومة التربوية، بشكل عام، ثاني أولوية حاسمة للتجسيد العملي للأسس المبينة أعلاه ؛ فلكي تكون المدرسة منفتحة على محيطها، مراعية لحاجات الأفراد والمجتمع، متعددة الأساليب ومنصفة ومتضامنة ومواطنة، فلا بد من نهج القطيعة مع الوضع الحالي، سواء على مستوى تنظيمها أوعلاقاتها مع المنظومة التربوية ككل أوطرائق اشتغالها. فالانخراط الحقيقي لكل المتدخلين، مدرسين ومديرين تربويين ومسؤولين محليين وأسر وتلاميذ ومنتخبين، يجب أن يظل هدفا أساسيا. كما أن التربية على المواطنة لا يمكن تصورها إلا في إطار اشتغال قائم على أسس ديمقراطية، تشكل ضمنه مجالس الأقسام ومجالس تدبير المؤسسات والأكاديميات فضاءات حقيقية للتعبير والنقاش والتشاور وتحمل المسؤولية. في هذا الصدد، فقد آن الأوان لكي تنتقل اللامركزية واللاتمركز من مجرد شعارات إلى رافعات حقيقية لتقريب الإدارة من الأشخاص المستهدفين، ووسيلة ناجعة لملاءمة التوجهات الوطنية مع الواقع المحلي.

اليوم، وفي ضوء توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبعدما تم الرصد الشامل لأوراش العمل والتدابير اللازم اتخاذها، وبعد أن عبأت البلاد موارد مالية هامة للمخطط الاستعجالي، لم يعد الفشل أو الإخفاق مقبولا ؛ ذلك أنه لم يسبق أن اجتمعت الشروط الملائمة لإصلاح عميق وواعد لمنظومتنا التربوية كما حدث اليوم. لذا، فإن مسؤولية ذوي القرار والمدرسين والنقابات والمسؤولين المحليين تعد اليوم ملزمة لهؤلاء جميعا، كل حسب موقعه والدور المنوط به، أكثر من أي وقت مضى ؛ وهذا الالتزام الجماعي بالمسؤولية هو العامل المحدد لنتائج كل التضحيات، وإن التاريخ سوف يسائل كل طرف في ضوء هذه النتائج.